في الظهور لمن له الاطلاق وبالله التوفيق نور الانفس والافاق الرابع لم يرد في الكتاب
ولا في السنة نص على انه لا تاثير لقدرة العبد اصلا وانما ورد نحو الله خالق كل شيء وهل من
خالق غير الله وخلق كل شيء وانا كل شيء خلقناه بقدر والله خلقكم وما تعملون ونحو
قوله صلى الله عليه وسلم ان الله خلق كل صانع وصنعته رواه ابن ابي عاصم في السنة عن حذيفة
رضي الله عنه وفي لفظ ان الله يصنع كل صانع وصنعته رواه البخاري في خلق افعال العباد
عن حذيفة ايضا قال وتلا بعضهم عند ذلك والله خلقكم وما تعملون فاخبر ان الصناعات
واهلها مخلوقة انتهى مع ورود [illegible] كثيرة باضافة الاعمال الى العباد على وجه المدح والذم
وغير ذلك المقتضية بما هو المتبادر منها صدور الاعمال منهم بتاثير قدرتهم واختيارهم
كما ان نحو قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا يقتضي ذلك ولا يصح اخذ الاستقلال من
القسم الثاني من النصوص لمنع القسم الاول وقوله تعالى وما تشاؤون الا ان يشاء الله
وحديث ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن من ذلك كما لا يصح اخذ الجبر الخالص من القسم الاول
منها لكون القسم الثاني ينفي ذلك بل يكفي في ذلك قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون
فانه نسب العمل الى ضمير المخاطبين في عين الاخبار بانه تعالى خالق اعمالهم ونسبة العمل
اليهم مقتضية لكونهم لهم مدخل في ذلك من غير استقلال فالحق التوسط والقول الجامع
بين القسمين من النصوص وهو ان الله خالق اعمال العباد بالعباد مراعاة للحكمة وان
العباد كاسبون لها باذن الله لا على الاستقلال وايضاح ذلك ان نقول نقل صاحب
المواقف الاجماع في المواقف وعيون الجواهر على ان الله تعالى راعى الحكمة فيما خلق وامر تفضلا
ورحمة لا وجوبا فالتكليف بما لا يطاق جائز لكنه غير واقع مراعاة للحكمة جودا ورحمة
فان التكليف بشيء طلب لحصوله من المكلف وطلب حصول ما يمتنع تحصيله منه
لا يناسب مقتضى الحكمة فان العبد اذا لم يكن لقدرته تاثير اصلا لا يحصل في تكليفه
الامتثال لانه فرع امكان الوقوع بقدرته وحيث لا تاثير فلا امكان للوقوع ولا الابتلاء
لامتناع الاخذ في المقدمات فيلزم ان يكون التكليف بما لا يطاق واقعا قطعا واللازم
باطل بنص قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وما في معناه وبنص الاحاديث الصحيحة
المجمع على صحتها كحديث البخاري صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب
وحديث مسلم من راى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع
فبقلبه

فبقلبه اذ لا يصح تفسير الوسع والاستطاعة بالتعلق المجرد عن التاثير بالكلية لانه
خلق الله خالصا ولا يتفاوت فيه الناس والوسع والطاقة والاستطاعة يتفاوت
فيها الناس بالضرورة وبمقتضى النصوص السابقة فيتعين بمقتضى النصوص والاجماع
السابق ان يكون المكلف قادرا على ما كلف به متمكنا من ايجاده باذن الله لكونه ممكن
الوقوع منه بقدرته اذا شاء الله فيتعين ان يفسر القدرة بما فسروها
به من انها صفة تؤثر وفق الارادة الا انه يزاد في قدرة العبد قيد اذا شاء الله
لقوله تعالى وما تشاؤون الا ان يشاء الله وللحديث المجمع عليه ما شاء الله كان
وما لم يشأ لم يكن قال الحافظ البيهقي في كتاب الاعتقاد وقد روينا في حديث
زيد بن ثابت وفي حديث ابي الدرداء وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وهذا الكلام اخذته الصحابة عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم واخذه التابعون عنهم ولم يزل ياخذه الخلف عن السلف
من غير نكير وصار ذلك اجماعا منهم على ذلك انتهى ويتعين تفسير الوسع
والطاقة والاستطاعة ونحوها بما يؤدي مؤدى القدرة والتمكن
من الايجاد اذا شاء الله فظهر ان شرط التكليف هو القدرة المؤثرة
باذن الله لا مستقلا يوضحه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم انك سالتنا من انفسنا
ما لا نملكه الا بك اللهم فاعطنا منه ما يرضيك عنا صححه في السراج المنير
من حديث ابي هريرة عند ابن عساكر وهو عند الديلمي من حديث انس وعند
الطبراني عن جابر اذ لم يقل صلى الله عليه وسلم ما لا نملكه اصلا ولا ما لا نملكه الا
ظاهرا وانما قال ما لا نملكه الا بك وهذا ليس فيه الا نفي الاستقلال فالعبد يملك
بالله ما طلب منه من التكليف لا بنفسه مستقلا وكونه يملكه بالله هو تمكنه
من ايقاعه بتاثير قدرته اذا شاء الله لا بحسب ظاهر الامر فقط لان هذا يصح
مع الجبر الخالص فان جهما القائل بالجبر الخالص نقل الحافظ ابن حجر عن الاستاذ
ابي منصور البغدادي انه كان يقول انما ينسب الفعل الى العبد مجازا فاعترف
بنسبة الفعل الى العبد صورة وحسا وظاهرا مع تصريحه بانه لا فعل لاحد
غير الله تعالى كما سياتي اذا تحرر هذا فنقول اثبات الكسب للعباد

القدرة

الوسع والاستطاعة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)